وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا
الدراسات العليا

القطاع الخاص العراقي و دوره في عملية التنمية الاقتصادية

اعداد الطالب
مالك محسن جبارة

بإشراف
أ.د. فارس مهدي

2025 / 2024

الفصل العاشر

القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

المقدمة

لقد مر القطاع الخاص في العراق وفي عموم المنطقة العربية بظروف سياسية واقتصادية متقلبة ومتشابكة.بدأت هذه الظروف منذ قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨، وبروز الأيديولوجيات والنظريات الفكرية الاشتراكية والثورية التي ضيقت الخناق على القطاع الخاص واتهمته بكونه قطاعا استغلاليا وغير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية.لذلك لم يكن يسمح للقطاع الخاص بأن تكون له استثمارات كبيرة في القطاعات الاقتصادية. إذ قامت الدولة بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة الكبيرة، لاسيما في القطاع الصناعي مطلع عقد الستينات من القرن الماضي. وظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية. مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص الوطني في تحقيق تنمية وطنية متوازنة. كما حرم هذا القطاع من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية ،نتيجة لعدم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة مع مستثمرين أجانب. لذلك ظل دور القطاع الخاص هامشيا الا في استثمارات صغيرة معتمدة على دعم الدولة وسياساتها في توفير المواد الأولية.

ولأهمية دور القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، نجد ان معظم الدول النامية قد أصدرت قوانين لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة فيها ووضعت برامج لدعم وتشجيع القطاع الخاص الوطني، لاسيما بعد أن رسخت القناعة بأهمية عملية الإصلاحات الاقتصادية والتفاعل مع المعطيات التي أفرزتها المتغيرات الدولية في عملية التطور الاقتصادي،وفي مقدمتها العمل باليات السوق الحر والانفتاح على الاستثمار الخارجي.لذلك لابد من إعادة الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية بالعراق لتحقيق تنمية متوازنة بين القطاعات الاقتصادية. وان يأخذ القطاع الخاص دوره في استثمار إمكانياته المالية والفنية في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع العراقي. لاسيما بعد تراجع الموارد النفطية، ليس كبديل عن انخفاض الاستثمارات الحكومية فقط بل مكمل لها في عملية بناء قاعدة اقتصادية متينة.

أولا: القطاع الخاص مفهومه، تأريخه في العراق:

يعرف القطاع الخاص بأنه مجموعة الأنشطة الإنتاجية السلعية منها والخدمية. ذات الصيغة الفردية أو الأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساسا على المبادرة الخاصة والتدبير الحر. وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية وحركة السوق. أي أن كل نشاط إنتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلبٌ داخلي وخارجي يعتمد على المبادرة الشخصية، التي يقوم بها فرداً كان أم أسرة أو مؤسسة وتخضع لقراراته الكاملة في اختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه. كما يكون صاحب هذا النشاط حرا في تصريف شؤون مشروعه وفق المتغيرات التي تطرأ على السوق من زيادة طلب أو عرض أو ارتفاع الأسعار وانخفاضها دون تدخل الدولة أو أي طرف آخر. إلا أن هذا المفهوم قد لا يتحقق عمليا لاسيما في التدخل حيث نجد إن كثيراً من الدول تتدخل بنسب متفاوتة سواء كان ذلك في عملية التأثير على الأسعار والأجور، أو في رفع أو خفض سعر الفائدة وأسعار صرف العملة.

وقد لعب القطاع الخاص في العراق دورا هاما في تأريخ العراق الاقتصادي حيث عرف بمفهومه الحديث في القرن التاسع عشر مستفيدا من الإصلاحات التي طبقها الوالي مدحت باشا وتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد متنوع. وقد اتسع دور القطاع الخاص في العملية التنموية عند تأسيس الدولة الحديثة في عشرينات القرن الماضي.حيث قامت الدولة بإصدار بعض التشريعات التي دعمت القطاع الخاص ومنها قانون المشاريع الصناعية رقم ١١٤ لسنة ١٩٢٩ ،الذي ساهم بتشجيع المستثمرين العراقيين.وفي العام ١٩٤٠ تم إصدار قانون المصرف الصناعي الذي لعب دورا محوريا في تشجيع الحركة الصناعية بالقطر،التي تنوعت لتشمل صناعات مهمة كصناعة الزيوت والنسيج والجلود. مما عزز من دور القطاع الخاص في العملية التنموية لتصل مساهمته في العام ١٩٥٠ بنحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل. فقامت الدولة في العام ١٩٦٤ بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة ،وظل القطاع الخاص مقتصرا على الصناعات الصغيرة التي

هي عبارة عن وحدات صناعية ذات رأسمال محدود وعدد قليل من العمالة. لذلك تراجع دور القطاع الخاص كثيرا خلال السبعينات والثمانينات وحاولت الدولة إعادة تنشيط هذا القطاع بخصخصة بعض المشروعات في العام ١٩٨٧، و صدور قانون الاستثمار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨، والقانون التجاري لسنة ١٩٨٩. إلا أن هذه الإجراءات فشلت في تشجيع القطاع الخاص على الدخول باستثمارات كبيرة لانعدام الثقة بين رجال الأعمال وسياسات الدولة تجاه استثماراتهم[١].

وفي ضوء هذه الصورة للقطاع الخاص في العراق يمكن إيجاز أهم سماته بالنقاط الآتية:[٢]

١- ابتعد القطاع الخاص عن الاستثمارات طويلة الأجل لاسيما في النشاط الإنتاجي الصناعي والزراعي. ووجه معظم نشاطاته في المجال الخدمي والتجاري وبعض الصناعات الورشية ، مما حال دون بناء قاعدة اقتصادية يستند اليها القطاع الخاص في العراق.

٢- الاعتماد على الاقتراض في تمويل مشروعاته ،دون ان تكون هناك سياسة لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين.

٣- الاحتفاظ بجزء كبير من فوائضه المالية خارج القطر لعدم الاطمئنان للمؤسسات المالية العراقية .

٤- الاعتماد إلى حد كبير على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الإعفاءات الضريبية والكمركية مما ساهم في اتكالية النشاط الخاص واعتماده على ما تقدمه الدولة.

٥- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الرئيسية السلعية والخدمية. مما حال دون إشراك القطاع الخاص في هذه الأنشطة الكبيرة مما همش دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

ثانيا : الاقتصاد العراقي..سماته واختلالات هياكله

(أ) سمات الاقتصاد العراقي

رغم إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا انه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط)على الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. يسبب ما كانت تتسم به من شمولية مما أفقده الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية. وكان التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما القطاع الخاص فكان دوره هامشيا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. ونتيجة لإنخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم إدارات القطاع العام فقد أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج، بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها.وبذلك اتسم الاقتصاد العراقي بعدد من السمات الرئيسة التي كانت تمثل انعكاسا للسياسات والبرامج التي اعتمدت على إيراد النفط في تمويل معظم النشاط الاقتصادي بالعراق. ومن هذه السمات الآتي:

١- هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد:

أن ما تحقق من معدلات نمو في الناتج القومي الإجمالي منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي تعود في معظمها إلى نمو القطاع النفطي. إذ ارتفعت حصة النفط من ٣٢%في العام ١٩٦٨الى نحو ٦٨%في العام ١٩٨٠[٣]. ثم زادت هذه النسبة لتصل إلى ٨٩,٥% في العام ٢٠٠٢ . ثم تراجعت لتشكل ٦١,١%في العام ٢٠٠٥. وهذا التراجع ليس بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى، ولكن بسبب تراجع كميات تصدير النفط.ورغم أن النفط كان إنتاجه محدودا بسبب ضعف القدرات الفنية لزيادة الإنتاج إلا انه قد حقق معدلات نمو عالية بسبب ارتفاع أسعاره بمعدلات كبيرة. في حين تراجعت معدلات مساهمة القطاع الزراعي إلى نحو ٨,٤ % في العام ٢٠٠٢ ثم تراجعت في العام ٢٠٠٥ لتشكل ٦,٦%من إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق. كذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي لم تبلغ مساهمته إلا بحدود ١,٥ % في العام ٢٠٠٢[٤]. ثم تحسنت إلى ١,٩%في العام ٢٠٠٥.والسبب في تراجع القطاعات السلعية ليس فقط بسبب ارتفاع

أسعار النفط ، وإنما إلى جملة عوامل تمثلت في الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بالعراق والتي أدت إلى تدني الإنتاج في القطاعات السلعية.وتوجيه معظم الموارد لدعم النشاط العسكري والصناعات الداعمة له.

٢- هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:

كان لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي، سببٌ في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي، بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى. إلا إن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية.وأصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية. أما القطاعات الأخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها. حيث إن القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير إلا في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، والتي غالبا ما تكون هذه الأنشطة تحت رقابة الدولة وإشرافها. أما قطاعاً المختلط والتعاوني فأنشطتهما مستندة إلى أيدلوجية الدولة وسياساتها، التي تمثلت في الإشراف المركزي على أنشطة القطاعين المذكورين.

وتشير بيانات الجدول (١) إلى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ حيث تلاحظ النسب المتواضعة لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الرأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي. إذ لم تزد هذه النسبة في أعلى مستوى لها عن ١٨،٢% .

جدول (١) يبين مساهمة القطاع الخاص في تكوين الرأس المال الثابت للفترة ١٩٩٨/٢٠٠٥(مليون دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	نسبة الخاص/المجموع %
١٩٩٨	٣٤٥٦٧٧,٨	٦٦٣٧,٣	٤١٢٠٦٥,١	١٦,١
١٩٩٩	٦٥٢٢٠٥	١٠٢٢٨.٠	٧٥٤٤٩٢,٦	١٣,٥
٢٠٠٠	١٣١٤٩١٥.١	١٥٠٣٣٧,٦	١٤٦٥٢٥٢,٧	١٠,٢
٢٠٠١	٢٣٠٥٤٢٥,٨	٢٢٦٠١٥.١	٢٥٣١٤٤٠,٩	٨,٩
٢٠٠٢	١٧٨٧٤٢٥.١	٤٠١٦٥١.٦	٢١٩٩٠٧٦,٧	١٨,٢
٢٠٠٤	٢٤٨٧٧١٨.١	٣٧٠٠٨٨,٩	٢٨٥٧٨٠٧,٠	١٢,٩
٢٠٠٥	٩٧٤٣٤٧٧,١	٤٣٨٨٨٥,١	١٠١٨٢٣٨٢,٢	٤,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦

جدول١٤/ ١٠ص٤٧٤

في عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت في العام ١٩٩٩ بنحو١٣,٥%. وهذه الزيادة في سنة ٢٠٠٢ جاءت نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي الناجم عن برنامج النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وكذلك الاستفادة من قانون الاستثمار لسنة١٩٩٨. ولكن هذه النسبة قد انخفضت بعد الاحتلال لتصل أدنى حد لها في العام ٢٠٠٥، وذلك بسبب الوضع الأمني المتدهور وتوقف معظم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص،مما أدى إلى خروج الرأسمال الخاص إلى دول الجوار للاستثمار في نشاطات صناعية وعقارية، لاسيما في الأردن ومصر ولبنان .

٣- اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي:

أدى تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة إلى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الأخرى. ومما ساعد في سوء تخصيص الموارد هو استخدامها في القضايا والأنشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الثلاثة الماضية. حيث أدت تلك الظرف إلى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية إلى إعطاء الأولوية في التخصيص إلى القضايا العسكرية، وتخصيص المتبقي على قطاعات تخدم الجانب العسكري في المقدمة ثم إلى القطاعات الأخرى. مما تسبب في اختلال تنمية القطاعات الاقتصادية.الأمر الذي أدى ليس فقط إلى تبذير الموارد المالية فقط ، وإنما إلى معاناة العراق من ضائقة مالية كبيرة ناجمة عن تفاقم مشكلة الديون على العراق.

أما عن تخصيص الموارد حسب المستوى الجغرافي، فكانت بغداد كعاصمة في المقدمة في تخصيص الموارد، ثم تأتي المدن الرئيسة التي لها علاقة بموضوع العمليات العسكرية. مما ساهم في اختلال التنمية على مستوى مناطق العراق ولم تتمكن الخطط الموضوعة من تحقيق التنمية في المناطق بشكل متوازن.

٤- ضعف القطاع الخاص:

أدت هيمنة الدولة على الموارد واعتمادها ايديولوجية تنطوي على الفكر الاشتراكي في إدارة الأنشطة الاقتصادية ، إلى تهميش دور القطاع الخاص. رغم أن القطاع الخاص ظل المساهم الأكبر في العمليات الإنتاجية والخدمية.لاسيما في قطاعات الزراعة والتجارة الداخلية والخدمات.إلا أن نشاط هذا القطاع كان يواجه عدداً من المعوقات التي حجمت دور القطاع الخاص وانحسار نشاطه في الفعاليات الصغيرة ومن هذه المعوقات الآتي:

١- ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص.بسبب قيام الدولة بتأميم العديد من مشاريع القطاع الخاص في الستينات من القرن الماضي.

٢- سيطرة الدولة وإشرافها شبه المباشر على القطاع الخاص من خلال شبكة من التعليمات والضوابط التي كانت تضعها الدولة تجاه القطاع الخاص.

٣- هيمنة الدولة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي ، وان تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء مصارف خاصة. مما حال دون أن يؤدي القطاع الخاص دوره في تعبئة مدخرات الأفراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة.

(ب) الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

لقد أدت صورة الاقتصاد التي تم الإشارة إليها في الفقرة السابقة إلى اختلالات كبيرة في الاقتصاد العراقي. والتي جاءت بسبب السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية وتنميتها. ويمكن إيجاز أهم هذه الاختلالات بالنقاط الاتية:

١- اختلال في هيكل الموارد المالية للحكومة:

إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي في الحصول على الموارد لتمويل موازنة الدولة ، أدى إلى اختلال في تحقيق نوع من التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة[٤]. حيث أهملت الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم.لأسباب منها ضعف في الأوعية الضريبية ، وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية وتفشي الفساد الإداري فيها لأسباب عديدة منها انخفاض معدلات رواتب موظفي الدولة لاسيما خلال فترة الحصار الاقتصادي.

٢- درجة عالية من الاعتماد على الخارج:

لقد تسبب انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، لاسيما القطاع الصناعي والزراعي، الى عدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع لاسيما الغذائية منها في تلبية الطلب على تلك السلع، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. إذ أن أكثر من ٥٠% من الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج.

مما وضع الأمن الغذائي العراقي في موضع خطر، وخاضع للمتغيرات الإقليمية والدولية، نجم عنه خلال فترة العقوبات الاقتصادية تراجع كبير في قدرة الأسرة العراقية على حصولها على سلعها الغذائية حيث انخفضت حصة الفرد من السعرات الحرارية من معدل ٣٢٠٠ سعرة يوميا قبل الحصار الى ١١٥٠سعرة يوميا خلال سنوات الحصار الأولى.أما في السلع الصناعية ورغم انه تم إنشاء عدد من الصناعات إلا إن نسباً كبيرة من المدخلات الأساسية في إنتاج تلك السلع كانت مستوردة من الخارج. وهذا ما وضع القطاع الصناعي تحت رحمة العقوبات الدولية التي تعرض لها العراق خلال عقد التسعينات.إذ أدت تلك العقوبات إلى توقف العديد من الصناعات نتيجة توقف أكثر من ٦٤٧٩ مشروعا في القطاع الخاص ونحو٢١٩ مشروع في القطاع المختلط والتعاوني[٦].

٣- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية:

أدت الحروب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي الذي أعقبها إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية. حيث كان لتداعيات تلك المرحلة ارتفاع الدين العام الخارجي من ٤٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٢٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٣ بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين.مما كبل الاقتصاد العراقي لسنوات قادمة لتسديد تلك الديون إذا لم يتم إطفاؤها.[٧]

٤-اختلال في أوجه الإنفاق الحكومي:

منذ بداية عقد الثمانينات ودخول العراق في حرب مع إيران استمرت لثماني سنوات، أصبح هناك تغير في توجه الإنفاق الحكومي لصالح النفقات العسكرية. وتراجع في الإنفاق على الخدمات الأساسية لاسيما في الجوانب الصحية والتربوية.حيث اقتضت مرحلة الحرب توجبه معظم الإنفاق العام نحو متطلبات العمليات العسكرية.

وفي عقد التسعينات التي بدأت بحرب الخليج الثانية ، وفرض الحصار الاقتصادي على العراق،مما أدى إلى مزيد من التراجع في الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.وتوجه الاهتمام الحكومي بدعم نظام الحصة التموينية ، حتى

أصبحت تشكل نفقاتها نسبة مرتفعة من إجمالي الإنفاق الحكومي لمواجهة متطلبات توفير الغذاء للشعب.

أن هذا التغير في الإنفاق الحكومي الذي كان بفعل الظروف المشار إليها أدى إلى اختلال في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة ، بحيث تراجعت تلك الخدمات كثيرا بعد أن كان العراق في مقدمة الدول في مستوى المؤشرات الصحية. وكان البلد الأول الذي تخلص من مشكلة الامية الأبجدية منذ الثمانينات من القرن الماضي.لكن نجده اليوم يعاني من مشاكل صحية خطرة بفعل التدمير الذي طال المؤسسات الصحية بعد احتلال العراق في العام٢٠٠٣.كما إن المؤشرات المسحية تشير إلى رجوع الامية الأبجدية بشكل واسع لاسيما بين صفوف الأطفال.

ثالثا: الاقتصاد العراقي..الواقع وضرورة الإصلاح

لقد كان لحرب عام ٢٠٠٣ اثر سلبي كبير على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية. حيث دمرت الحرب وما تلاها من عمليات عسكريا مستمرة لحد اليوم البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات...الخ. مما اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تقدر بنحو ١٩٢ مشروعا كبيرا. إذ تكاد أن تكون معظم تلك المشروعات شبه معطلة بسب نقص الطاقة والمستلزمات العملية الإنتاجية.

وكان لسياسة الانفتاح الكبير على الاستيراد تأثيرٌ سلبيٌّ على الصناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص حيث من الصعوبة بمكان أن يتمكن القطاع الخاص في ظل هكذا ظروف من منافسة السلع المستوردة لاسيما من دول الجوار. وبالتالي أدت هذه الظروف إلى تعطيل أكثر من ٦٠ ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي.أما القطاع الزراعي فهو الآخر ورغم تحسن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينات، إلا انه اليوم يعاني من تحديات كبيرة في مقدمتها التدمير الذي أصاب البنى التحتية لهذا القطاع المتمثلة بشبكات الري والبزل وتوفير المياه إضافة إلى انعدام المستلزمات الزراعية. كما يواجه تحدياً كبيراً ناجماً عن سياسة إغراق

السوق بالسلع الزراعية المستوردة من دول الجوار مما يهدد مستقبل هذا القطاع ما لم تتخذ الإجراءات المناسبة لذلك .

وتشير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ عام ٢٠٠٢ بالأسعار الجارية نحو٤١٢٤٣مليار دينار انخفض إلى ٢٩٨٩٤مليار دينار عام ٢٠٠٣ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، حيث أثرت تلك الحرب على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها. وارتفع في العام ٢٠٠٥ حيث بلغ الناتج المحلي ٦٤٢٢٨مليار دينار[٨].

وقد مثلت مجموعة الأنشطة السلعية أكثر من ثلثي الناتج الإجمالي المحلي.حيث بلغت نسبتها في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٢.٥% انخفضت عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥%.ويأتي قطاع التعدين والمقالع في المرتبة الأولى، إذ يشكل ٦١,٣% في حين لا تشكل الزراعة سوى ٦,٦% في تلك السنة. أما الصناعة فلم تكن مساهمتها سوى ١,٩% مما يؤشر الخلل الكبير في أداء هذا القطاع رغم كونه يمثل النشاط الذي يعتمد عليه شريحة واسعة من المجتمع في معيشتهم. أما قطاع الأنشطة التوزيعية فكان هو الآخر تمثيله محدوداً رغم انه كان اكبر من القدلاع الزر عي في مجموعه الأمر الذي يشير إلى تواضع أداء الأنشطة التوزيعية.

مما سبق كره نجد أن صورة واقع الاقتصاد العراقي قد شابها الكثير من التشوهات نتيجة التراجع في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاسيما السلعية منها. الأمر الذي يدعو إلى اعتماد سياسات إصلاحية. وهذه السياسات لا ينبغي أن تقتصر على سن التشريعات وإنما تتبنى فلسفة واضحة تجاه هذه الإصلاحات واعتماد جملة من البرامج تمثل الأطر التشريعية والمؤسساتية وإعادة إصلاح البنى التحتية. ويكون خلق البيئة الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص في مقدمة هذه البرامج.

رابعا: معوقات النشاط الاقتصادي الخاص:

لقد واجه النشاط الخاص في العراق جملة معوقات كانت في مقدمتها مشكلة التمويل وتخصيص الموارد إضافة إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري مما خلق عدم الثقة بقيام استثمارات وطنية كبيرة وهيمنة القطاع العام على الفعاليات الاقتصادية الرئيسة إضافة إلى أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدت كانت موجهة لدعم المجهود العسكري.

ولأهمية مشكلة تمويل النشاط الاستثماري، سيتم مناقشتها للوقوف على أهم معوق أمام نشاط القطاع الخاص في العراق.حيث كانت الخيارات محدودة في الحصول على التمويل عبر المؤسسات المالية المصرفية العامة(مصرف الرافدين والرشيد) وغير المصرفية (سوق العراق للأوراق المالية).للشروط الصعبة التي تضعها تلك المصارف مما تحول في كثير من الأحيان دون إمكانية القطاع الخاص من تلبيتها.إضافة إلى ضعف نشاط المؤسسات غير المصرفية.

١- التمويل من المصارف :

من المعروف إن النظام المالي والمصرفي الجيد يوفر المناخ الملائم للمدخرين والمستثمرين ويشجع على نمو فرص الاستثمار. ويساعد على تطور العمل المنظم في المؤسسات الاقتصادية الخاصة، مما يسهل مراقبة أداء إداراتها. ويشجع التطور المؤسسي على الانفتاح والشفافية في إدارة الشركات.

إلا أن النظام المصرفي في العراق رغم أهمية مؤسساته إلا انه لم يتمكن من تهيأة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص ،بسبب القيود والإجراءات المتبعة في نشاط هذه المؤسسات المالية كونها كانت تتبع تعليمات الدولة وسياساتها.حيث أن نسبة ٩٠% من النشاط المصرفي كان للمصارف الحكومية. وان معظم هذا النشاط كان مخصصا لتمويل القطاع العام الذي كان يتسم بعدم الكفاءة والمركزية في إدارة مؤسساته. مما حال دون الاستفادة من تلك التخصيصات المالية من قبل القطاع الخاص لاستثمارها في أنشطة ناجحة.

وظل النظام المصرفي يعتمد آليات معقدة في أنشطته التمويلية ، حيث يصعب على القطاع الخاص أن يوفي بالشروط المطلوبة للحصول على التمويل. لذلك لم يستفد صغار المستثمرين وهم الغالبية من المؤسسات المصرفية للحصول على التمويل اللازم لأنشطتهم الاستثمارية ليس بسبب الفائدة الموضوعة، رغم ارتفاع معدلاتها ، وانما بسبب الشروط الاقراضية الصعبة التي كانت تتبعها المصارف العراقية.

كما إن النظام المصرفي في العراق لم يتمكن من تمويل استثمارات كبيرة لعدم قدرته على ذلك وظل نشاطه محصورا في القروض القصيرة والمتوسطة مما حال دون إمكانية قيام استثمارات كبيرة من قبل القطاع الخاص.

٢-صندوق التنمية:

حاولت الدولة تشجيع القطاع الخاص في العراق بعد تراجع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نهاية عقد التسعينات. وقامت بإصدار قانون الاستثمار في العام ١٩٩٨ الذي يعد خطوة جيدة لتشجيع الاستثمار الوطني في العراق. كما قامت في العام ٢٠٠١ بتأسيس صندوق التنمية لتمويل النشاط الاستثماري الخاص برأسمال بلغ ٧٠مليون دولار و٥٠مليار دينار عراقي.إلا أن الصندوق لم تتح له الفرصة لدعم حركة الاستثمار في العراق حيث تمكن الصندوق في العام ٢٠٠٢ من تمويل نحو ١٩ مشروعاً صناعيا في عموم العراق بكلفة بلغت ١٠ مليار دينار عراقي.إلا أن الصندوق توقف نشاطه بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ بسبب قيام وزارة المالية بتجميد أموال الصندوق [٩].

ولأهمية الصندوق في دعم حركة الاستثمار بالعراق نرى ضرورة أعادة العمل بالصندوق وفق النقاط الاتية:

- أ- إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في إدارة الصندوق ومن ذوي الخبرة .
- ب- إعادة النظر بسياسة الصندوق الاقراضية لتشجيع القيام بصناعات صغيرة تساهم في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب.
- ج- تسهيل الشروط والضمانات المطلوبة من قبل المقترضين لتشجيع صغار المستثمرين.

٣- أسواق الأوراق المالية :

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الماضي في النشاط الاستثماري كان بقيام صغار المستثمرين من استثمار أموالهم بسهولة في أسواق المال، بعد أن كان الاستثمار حكرا على كبار المستثمرين. وقد ساعد ذلك على توسيع قاعدة الادخار مما وفر قدرة أعلى واشمل على تمويل الاستثمارات الجديدة.وبذلك أصبحت أسواق المال من المؤسسات المالية المشجعة على الاستثمار الخاص من تعبئة المدخرين في استثمارات ناجحة عبر الشركات المسجلة في تلك الأسواق.

وفي العراق تم إنشاء سوق العراق للأوراق المالية في العام ١٩٩١ لتنظيم القطاع المالي غير المصرفي لتشجيع حركة الادخار الخاص وتحويله إلى استثمارات مجدية. ورغم تواضع أداء سوق العراق للأوراق المالية إلا انه أرسى قواعد واليات عمل المؤسسات المالية غير المصرفية. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق حتى العام٢٠٠٣ بنحو ١٢٠ شركة. واستطاع السوق أن يساهم في خلق مناخ استثماري جيد لتشجيع الادخارات الخاصة واستثمارها في الشركات المسجلة بالسوق ،حيث قدر حجم التداول في السوق عام ٢٠٠٠ نحو ٥٠ مليار دينار عراقي[١٠]. إلا إن الوعي العام بأهمية سوق الأوراق المالية غير ناضج لدى الكثير من الأفراد لعدم رسوخ الثقة لديهم للتعامل في هذا النوع من الاستثمار. الأمر الذي يتطلب أن تكون هناك حركة إعلامية حول أهمية التعامل بالأوراق المالية وما يمكن أن تحققه من فوائد على المستثمر. من اجل تشجيع حركة الاستثمارات الوطنية.

خامسا: كيف يمكن تفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية:

لقد كثر الحديث عن ضرورة اعتماد سياسات إصلاحية في كثير من الدول النامية ، لاسيما بعد الفشل في تحقيق التوازن في معدلات نمو قطاعاتها الاقتصادية، بسبب الاختلالات الكبيرة التي نجمت عن سوء إدارة الموارد وتنميتها.

وبتوجيه صندوق النقد الدولي قامت معظم الدول النامية باعتماد سياسات إصلاحية من شأنها توجيه الموارد نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع للمجتمع.وكان

من أولى هذه السياسات هو توزيع الموارد وفق آلية السوق والانفتاح على العالم الخارجي لاسيما في مجال الاستثمار.

والاقتصاد العراقي وبعد ما مر به من ظروف أفقدته معظم مقوماته وبناه التحتية، فهو الان في أمس الحاجة إلى اعتماد سياسات إصلاحية تعيد إليه نشاطه الطبيعي بعد التدمير والتشوهات التي لحقت بقطاعاته المختلفة. وكانت الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص من أولى السياسات المطلوب اعتمادها للمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي للحاجة الملحة إلى رأس المال الوطني لاسيما في ظل انخفاض الموارد النفطية التي باتت لا تلبي احتياجات العراق من التخصيصات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب مشاركة القطاع الخاص في عملية البناء.بعد إن ظلت الدولة هي المهيمن الرئيس على مجمل الفعاليات الاقتصادية.ولتحقيق هذه الدعوة المبررة يتوجب إصدار الأطر التشريعية والمؤسساتية الضرورية المنظمة لتشجيع وجذب الاستثمارات الوطنية الخاصة لاسيما الأموال الوطنية الهاربة. لذلك يعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ خطوة أساسية في تهيأة المناخ الاستثماري الملائم بما يمكن تشجيع الاستثمار لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد العراقي على أسس حديثة، وإعادة التوازن إلى القطاعات الاقتصادية من خلال دور اكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

وبما أن العراق لم يكن مهيئا لاستقبال الاستثمارات الخاصة لاسيما الأجنبية منها. عليه يتوجب القيام بسلسلة من السياسات الاقتصادية والقانونية التي تساعد في خلق بيئة استثمارية تشجع المستثمر الوطني. وتعطيه الثقة الكاملة لضمان حقوقه عبر جملة إجراءات من أهمها الآتي[١١]:

١- ضرورة وجود إطار وطني من القوانين والمواثيق التي تشكل الأرضية لجذب وتشجيع الاستثمارات .

٢- وجود إطار وطني مؤسساتي لاستقبال وتشجيع حركة الاستثمارات في العراق. ومؤازرة المستثمر سواء الوطني أو الوافد، وتقديم كل أشكال الدعم المطلوب لتنمية الاستثمار.

٣- إجراء إصلاحات في السياسات والإجراءات حيال الأنشطة الاستثمارية بسبب تعدد دوائر الاستثمار في وزارات الدولة التي غالبا ما تتقاطع سياساتها تجاه تشجيع الاستثمار.

٤- إنعاش أسواق المال الوطنية التي تم إنشاؤها في العام ١٩٩١، وزيادة الوعي بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية. بهدف تشجيع الادخار الخاص وتحويله إلى استثمارات مجدية في القطاعات الإنتاجية.

٥- تطوير وتأهيل القطاع المصرفي لكي يتلاءم مع حركة الاستثمار. والتفاعل مع المؤسسات المالية الدولية. حيث لازالت المصارف الحكومية هي المهيمنة على الرأسمال المصرفي في العراق، والمتمثلة بمصرفي الرافدين والرشيد. إذ تستحوذ المصارف الحكومية على ٩٠% من النشاط المصرفي إلا إن إجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق لا تتجاوز ٣مليار دولار. وهو ما يمثل سوى ٨% من إجمالي الناتج المحلي. مما يعكس الدور المحدود الذي يلعبه القطاع المصرفي في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين لاسيما في القطاع الخاص.